الباب الأول

الوسط وعملية دمج الإسلاميين

الفصل الأول: لماذا «الوسط»؟

الفصل الثانى: الإسلام السياسى والأحزاب فى العالم العربى

١ ـ إشكاليات تواجه حركات الإسلام السياسى.

الفصل الثالث: الإسلام السياسى والأحزاب فى العالم العربى

٢ ـ ضرورة مراجعة المواقف وممارسة النقد الذاتى.

الفصل الرابع: هل تنجح محاولات دمج الإسلاميين فى الحياة السياسية العربية؟

الفصل الأول

لمـاذا «الوسـط ؟»[1]

لعل الدافع لكتابة هذه السطور هو الحجم غير المتوقع من الأسئلة والاستفسارات من الصحفيين ورجال الإعلام المحليين والدوليين عن ماهية حزب **«الوسط»؟** (الذي شرفت بالتقدم بأوراقه للجنة شئون الأحزاب نيابة عن زملائي المؤسسين) وما مدلولاته؟ وما الجديد فيه؟ وهل هو تطور تاريخي أم وليد ظروف حالية (محلية ودولية وإقليمية)؟

ولذلك رأينا أن هناك حاجة ملحة للإجابة عن هذا السؤال: لماذا الوسط ؟، خاصة أن محاولة التأسيس الأخيرة (الثالثة) باسم «الوسط الجديد» وهي التي تقدمنا بها في ١٧ مايو ٢٠٠٤م جاءت بعد محاولتين سابقتين: الأولى باسم «حزب الوسط» في ١٠ يناير ١٩٩٦م، والثانية باسم «حزب الوسط المصري» في ١١ مايو عام ١٩٩٨م، أي أن ثلاث محاولات لتأسيس مشروع «الوسط» خلال ثماني سنوات تدل على جهد دؤوب في هذا الاتجاه، وتدل على إصرار مؤسسيه على حقهم في الوجود القانوني والفعلي في الحياة السياسية المصرية. وبالتالي هناك عناصر أساسية لإجابة هذا السؤال منها:

❑ «الوسط» حاجة ضرورية

فـ«الوسط» يلبّي حاجة ضرورية لإدماج الفكرة الإسلامية والإسلاميين في الحياة الحزبية وخاصة في بلد مثل مصر حيث امتنعت فكرة إدماج الإسلاميين في الحياة السياسية منذ أكثر من نصف قرن من الزمان، في حين أن معظم بلاد الدنيا استطاعت

(١) نشر هذا المقال في جريدة «الشعب» بتاريخ ١٩٩٦/١/١٩م، (بتصرف) وعلى موقع الحزب www.alwasatparty.org.

أن تدمج أصحاب الفكرة السياسية المرتبطة بخلفية دينية من خلال أحزاب دينية مثل الأحزاب الديمقراطية المسيحية والأحزاب الاشتراكية في أوروبا، وكذلك أحزاب ليست مدنية بل دينية مثل الأحزاب الهندوسية في الهند، وكذلك الأحزاب الدينية اليهودية في إسرائيل. أما في كثير من بلاد العرب وفي القلب منها مصر فقد امتنعت فكرة قيام أحزاب مدنية إسلامية بحجة أنها أحزاب دينية غير مقبولة. وقد قدمت فكرة «الوسط» المواصفات الموضوعية لقبول الفكرة، وهي قيام حزب مدني ذي خلفية إسلامية يجمع بين المواطنين المصريين جميعا (مسلمين وغير مسلمين)، فأساس العضوية هي المواطنة، وكذلك وفق برنامج مدني سياسي يحكم في نظريته رجال مدنيون وفق قواعد مدنية وليس علماء دين (كالنموذج الإيراني مثلا) أو رجال دين مثل النموذج الكنسي الغربي في العصور الوسطى.

وعليه، فهذا الحل أي: «الوسط» فكرة مدنية سياسية ذات خلفية إسلامية من حيث الإسلام كونه دينا للمسلم وكونه حضارة جمعت بين المسلم وغير المسلم (كالمسيحيين في مصر مثلا). وعليه، فنحن نؤكد أن الوسط لهذا السبب يلبّي حاجة ضرورية لإجراء مصالحة تاريخية بين المشروع السياسي الإسلامي وبين أبناء الوطن من كل التيارات على أساس المشاركة والتعددية والتداول وقبول الآخر.

❑ الوسط تطور تاريخي

لقد مارس أغلب المؤسسين العمل الوطني العام من خلال مراحل تطور طبيعي في حياتهم، فمنهم من مارس العمل من خلال اتحادات الطلاب بالمدارس والجامعات، ومنهم من مارس العمل الوطني العام من خلال النقابات المهنية ونوادي أعضاء هيئة التدريس ومعظم أشكال مؤسسات المجتمع المدني (أو الأهلي) الاجتماعية والعلمية والدينية، ومنهم من مارس العمل العام من خلال النقابات العمالية، ومنهم من مارس العمل العام بالمشاركة في البرلمان أو شارك بالترشيح في انتخابات البرلمان، ومنهم أساتذة بالجامعات وقضاة سابقون ومفكرون مرموقون وباحثون ورجال صناعة وأعمال، ثم جاء الوقت لحصد وتطور هذه الخبرات في

حزب سياسي مدني يجمع هذه الخبرات ويقدمها للوطن والأمة من خلال برنامج طموح يرنو لتقدم هذه الأمة وتطورها على كل المستويات. فالوسط إذن يمثّل تطورًا تاريخيًا للمؤسسين من الفئات المجتمعية كافة.

❑ الوسط للتعدد والحوار

وتأتي أهمية الوسط أيضا لتأكيد المؤسسين على العمل من خلال الأسلوب السلمي الديمقراطي، وقبولهم بضرورة المشاركة والتعدد والحوار، بل إننا ندعو في برنامجنا إلى ضرورة نشر ثقافة الحوار، وثقافة المشاركة، وثقافة التعدد والتعايش بين جميع الأفكار والأطروحات، متسلحين بهذه الثقافة، راضين بكل نقد ونصيحة، راغبين في المشاركة الواعية لمعالجة هموم الوطن في هذا الظرف الدقيق.

❑ اسم «الوسط»

واختيار اسم «الوسط» له مدلوله وإيحاؤه عند المؤسسين، ونحن نشعر بأننا «وسط» من حيث التوجه، ومن حيث الطرح، ومن حيث التشكيل. فـ«الوسط» في اللغة هو العدل والخير، وأمة العرب والمسلمين هي أمة «الوسط»، فالاعتدال والوسطية والعدل من شيم هذه الأمة، وهذا المشروع يسعى لأن يعبر عن التيار الرئيسي في هذه الأمة الوسط.

ويشعر المؤسسون بأن هناك شريحة كبيرة من الأمة غير ممثلة في الحياة الحزبية والسياسية، وسيسعى «الوسط» الحزب بكل الوسائل السلمية و الديمقراطية لإقناع هذه الشريحة أو جزء منها بالمشاركة في العمل الوطني من خلال الأحزاب ولإخراجهم من حالة اليأس التي يعاني منها معظم أبناء الوطن نظرا لضعف مصداقية كثير من التجارب القائمة وللصورة السلبية لبعض القائمين على العمل الحزبي.

❑ الوسط والمرجعية الإسلامية

كما أشار المؤسسون في التمهيد لبرنامجهم منذ أول مرة إلى أنهم «سيسعون ـ ما وسعهم السعي ـ إلى وضع النصوص المهملة عملًا موضع الاحترام بتطبيقها والنزول

على حكمها، ومن أهم هذه النصوص وأولها نص المادة الثانية من الدستور التي تضمن المرجعية العامة للدولة فحددها بالإسلام، وللتشريع فحصرها في مبادئ الشريعة الإسلامية».

«ومرجعية الإسلام العامة في هذا الوطن محل احترام بَنِيه أجمعين؛ مسلمين ومسيحيين. فهي بالنسبة إلى المسلمين مرجعية دينهم الذي يحيون به وعليه يموتون ويبعثون، وهي بالنسبة إلى غير المسلمين مرجعية الحضارة التي بها تميزت بلادهم وفي ظلالها أبدع مفكروهم وعلماؤهم وفنانوهم، وبلغتها نطق وعاظهم وقديسوهم، ولهم في إنجازاتها كلها دور مشكور، وجهد غير منكور، وهم فيها صناع أصلاء وفي ظلال غيرها من الحضارات أتباع أو «دخلاء»، ولذلك فإن السعي إلى تطبيق نص المادة الثانية من الدستور عمل أساسي ينذر الحزب نفسه له».

❑ الوسط خطوة نحو الإصلاح السياسي والديمقراطي

وأخيرا في كل تطلعات الشعوب العربية وفي القلب منها الشعب المصري، نحو الإصلاح السياسي والديمقراطي فإن «الوسط» كان دائما فكرة مبادرة للدفع بشكل عملي نحو التغيير السلمي الديمقراطي ونحو الإصلاح الديمقراطي والسياسي وفق الأجندة الوطنية وليس وفق أي أجندة أخرى خارجية، فهو مشروع «وطني ـ ديمقراطي ـ إسلامي» ينتمي للوطن ولأهله من كل الطبقات وينحاز للفقراء والضعفاء المتطلعين لغد أفضل على كل المستويات القيمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل هذا المشروع «الوسط» يلبي رغباتهم أو يعبر عنها وأن يكون لبنة في بناء التطور الديمقراطي والسياسي المنشود.

❑ تميز «الوسط» (١)(*)

تثار بين الحين والآخر قضية تميز «الوسط» أى حزب «الوسط» الذى أشرُف بأن أكون وكيلا لمؤسسيه فى محاولاته الثلاث: بدأت الأولى فى يناير عام ١٩٩٦، والثانية فى

(*) نشرت هذه المقالة فى جريدة المصريون الإلكترونية بتاريخ ٩/ ١/ ٢٠٠٦

مايو ١٩٩٨، والثالثة فى مايو ٢٠٠٤، والتميز يختلف من حيث وجهة النظر، فلجنة الأحزاب الحكومية رفضت ثلاث مرات بحجة واحدة هى حجة عدم «التميز» وطبعا يقصدون عدم تميز حزب الوسط عن الأحزاب القائمة جميعا، وقالوا كلاما يثير الضحك أكثر مما يثير الغضب، ولكن كانت تلك حجتهم المعلنة لرفض هذا الحزب المتميز فعلا والذى أنصفه أخيرا فى تقرير هيئة المفوضين قاض نزيه هو المستشار نزيه فريد تناغوا نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس هيئة المفوضين الذى أشار فى تقريره المرفوع للمحكمة إلى تميز هذا الحزب من نواح عدة منها طرحه لقضية تطبيق الشريعة وفق اجتهاد عصرى، ومنها موقفه من القضايا الاقتصادية وغيرها مما ورد فى برنامج الحزب المشار إليه، كما تناول آخرون موضوع التميز من زاوية أخرى وهى زاوية تميزه عن جماعة «الإخوان المسلمين» الذى انتمى عدد قليل من مؤسسيه وقيادته إليها فترة من الزمان، وكان هذا نقاش الرأى العام من مختلف القوى والتيارات السياسية والفكرية طوال ما يقرب من عشر سنوات منذ التجربة الأولى للوسط عام ١٩٩٦. وطرح المؤسسون وجهة نظر هذا التميز واستطاعوا أن يوصلوا رسالتهم إلى شريحة كبيرة من النخب الفكرية السياسية وقطاع أوسع من الرأى العام المتابع لهذا الموضوع الهام، وكنا نظن أن هذا النوع الأخير من التميز قد وضح بشكل كبير. ولكن البعض عاد ليطرحه من جديد بمناسبة الأزمة الأخيرة التى نشبت بسبب تصريحات الأستاذ محمد مهدى عاكف المرشد العام للإخوان المسلمين بشأن علاقة الإخوان بالوسط. ورد الفعل الذى قام به المؤسسون لتصحيح هذه التصريحات وما يتبعها من مواقف. وكل هذا مفهوم ومتوقع، لكن غير المفهوم ما كتبه د. رفيق حبيب منذ أيام فى جريدة «المصريون» أيضا عن هذا الموضوع وكان عنوانه «الوسط ومعركة التميز» يتحدث فيه عن هذا الموضوع بوجهة نظر أثارت استغرابى واستغراب الكثيرين؛ لأن فحوى المقال بشكل عام يقول فيها إن المشروع السياسى لحزب الوسط لا يختلف عن المشروع السياسى لجماعة الإخوان، وإن الخلاف تنظيمى وليس فكريًا.

وهو كلام غير صحيح بالمرة ولم أفهم موقف د. رفيق (أو بالأحرى لم أتقبل حتى الآن تفسير البعض لهذا الموقف) على كل لكل حادث حديث. ما يهمنى هنا أن أصحح ما قاله د. رفيق حبيب للرأى العام؛ لأنى ذكرت له بعضا مما أقوله هنا عبر التليفون. **فأولا**: أحب أن أؤكد على أنه سبق وأن قلت إننا نؤمن بالتعددية بكافة أشكالها ومنها

التعددية السياسية الإسلامية، فالاختلاف ليس تهمة، والتنوع ميزة لأى أمة ولأى تيار، **ثانيا**: أن التميز معناه الاختلاف، وقد يكون هذا الاختلاف إلى شىء إيجابى أو شىء سلبى فليس معنى التميز دائما أى الأفضلية؛ لأن هذا المعيار نسبى فيما يراه البعض إيجابيا قد يراه البعض الآخر سلبيا، ولعلى أواصل الكتابة عن هذه الفروق بين «الوسط» و «الإخوان» فى المرات القادمة والتى تتحدث فى ثلاث أو أربع مجموعات من الفروق، لكننى أحب أن أرد هنا على بعض المعانى غير الصحيحة التى وردت فى مقال د. رفيق حبيب فأصححها أو أؤكد على بعض المعانى لكن لأضعها فى سياق مختلف عن السياق الذى أراد د. رفيق وضعها فيه.

فلقد ذكر د. رفيق أن وقائع التأسيس لم ترو من قبل المؤسسين حتى الآن وبالرغم من أن المقال نشر فى ٤ / ١ / ٢٠٠٦ فلقد سبق نشره بثلاثة أيام أى يوم ١/ ١ / ٢٠٠٦ مقالا مطولا لكاتب هذه السطور فى جريدة «الفجر» الأسبوعية وأعادت جريدة «المصريون» مشكورة نشره مرة أخرى بعنوان «حكايتى مع الإخوان وقصة حزب الوسط»، فلعل هذا المقال المشار إليه فى «الفجر» يرد على تساؤل د. رفيق بشأن رواية المؤسسين لما يجرى، أما قوله أن الفصل بين حزب الوسط والإخوان مرتبط بقضية الموافقة على التأسيس فهو قول غير دقيق لأننا قلنا مرارا وتكرارا إن مصداقية هذا المشروع ومؤسسيه عند الرأى العام بكل تكويناته أهم بكثير من قضية الموافقة من عدمه برغم أهمية الأخيرة إلا أنها تأتى فى مراتب تالية لمصداقية المشروع من حيث كونه مشروعا تجديديّا فى الفكر السياسى الإسلامى وفى الحالة الإسلامية برمتها، أما ما أشار إليه من أن خروجنا من الجماعة لأسباب تنظيمية وليست فكرية فهو أيضا غير صحيح ولعل مقالتى المشار إليها فى جريدة «الفجر» فيها الرد الكافى والأدلة على عكس ما ذهب إليه د. رفيق، وبالطبع لم يكن معنا د. رفيق فى الإخوان وصلته بمشروع الوسط الأول نشأت قبل التقدم بيوم واحد، أما دفاعه عن الإخوان بأن إصرار مؤسسى الحزب على التميز يظهر الإخوان فى موقف الرافض للحزب أو الرافض للعمل السياسى مع الآخرين من غير أعضاء الجماعة أى الرافض لكل ما تميز به حزب الوسط، فالمشكلة ليست فى موقف حزب الوسط وقبوله التعاون مع الآخرين فى العمل السياسى وأحب أن أذكر د. رفيق بموقف الإخوان من مظاهرات حركة كفاية وموقفهم من الرفض فى دخول قائمة موحدة للانتخابات مع الجبهة الوطنية للتغيير، فمثل هذه الرسائل تأتى من

مواقف الإخوان وليس من تجاوب «الوسط» مع الآخرين، أما عن البرنامج الأول ومن أنه كان على علاقة بالجماعة فقد شرحت ذلك بالتفصيل فى مقالتى المشار إليها والذى أكدت على حقيقة أن المشروع الأول تمت صياغته من خلال مجموعة داخل الإخوان كانت لها رؤى إصلاحية كانت جزءا من تيار إصلاحى فى مقابل مجموعة متنفذة أخرى لها وجهة نظر مختلفة (أو تقليدية) وهى المسيطرة على الجماعة ومكتب إرشادها وبالتالى مسئولية هذا المشروع لمن صاغه فى ذلك الوقت، وهم كانوا من الإخوان لكنها لم تكن رؤية الجماعة الرسمية ممثله فى مكتب إرشادها كما ذكرت بالتفصيل فى المقال المشار إليه.

أما إشارة د. رفيق حبيب عن التطور الحادث فى المشروع الأخير للوسط عن المشروع الأول فهذا صحيح ويُحسب لهذا المشروع الذى تطور عبر ثلاث مراحل وليس فى مرحلة واحدة، ولعلى أعود لشرح هذا التطور، وهو فى وجهة نظرى ونظر الكثيرين تطور إيجابى، لعلى أعود لشرحه بالتفصيل فى مقال قادم بإذن الله، أما قوله فى الختام عن احتمالات متعددة لشرح العلاقة بين الوسط والإخوان عن «إما أن يكون المشروع السياسى للجماعة منغلقا أو يكون المشروع السياسى للوسط بعيدا عن الإطار الحضارى الإسلامى، أو يتضح أنهما ينتميان لمشروع سياسى واحد» فأقول إنها استنتاجات مغلوطة فأظن أن هناك كثيرين من المنتمين للفكر السياسى الإسلامى هم أولى من د. رفيق فى تحديد هل ينتمى الوسط بل ويعبر بصدق عن المشروع الحضارى الإسلامى أم لا ؟ لكن أحب أن أؤكد للرأى العام قبل د. رفيق أن هذا المشروع هو كما قال أحد المفكرين الإسلاميين العظام منذ أسابيع إنه التجديد الثانى للفكر السياسى الإسلامى فى العصر الحديث

ويكفيه هذا تميزا عن أشياء كثيرة، وسأعود للتفصيل فى مرات قادمة بإذن الله.

❑ تميز الوسط (٢)(*)

سبق وأن شرحت فى مقال ماض لى موضوع التميز وقلت إن التميز معناه الحقيقى هو الاختلاف، والاختلاف قد يكون إلى شىء إيجابى أو سلبى، وأحيانًا ما يراه

(*) نشرت هذه المقالة فى جريدة المصريون الإلكترونية بتاريخ ١٦/ ١/ ٢٠٠٦.

البعض إيجابيّا قد يراه البعض الآخر سلبيّا وأشرت أيضًا إلى أن هناك ثلاث أو أربع مجموعات من الاختلاف أو التميز بين الوسط «الحزب» والإخوان «الجماعة» ووعدت بالكتابة عن هذه المجموعات من الاختلاف أو التميز، و ها أنا ذا أبدأ بإحدى هذه الاختلافات التى قد نعتبرها مجموعة واحدة أو ذات طبيعة واحدة، ولعل هذا النوع من التميز راجع لتجربة كاتب هذه السطور مع مجموعة من إخوانى داخل جماعة الإخوان المسلمين، حيث طُرحت مبكرا فكرة الوجود القانونى للجماعة، فحينما فكرنا مليّا فى ما هو الشكل الذى كانت عليه جماعة الإخوان عند البدء أى منذ مارس عام ١٩٢٨ حينما قام المؤسس والمرشد الأول الأستاذ/ حسن البنا بتأسيسها كانت الجماعة تقوم بدور دعوى وعظى إرشادى تربوى، ثم تحول اهتمام الأستاذ البنا إلى العمل السياسى بعد مرور عشر سنوات أى فى المؤتمر العام الخامس عام ١٩٣٨ ودخلت الجماعة فى صدامات سياسية ومعارك متعددة منها ما أدى إلى حل الجماعة أكثر من مرة (مرة عام ١٩٤٨ قبل اغتيال مرشدها الأول الأستاذ البنا فى فبراير ١٩٤٩، ومرة فى أوائل عام ١٩٥٤، والثالثة فى نهاية عام ١٩٥٤ والتى ما زالت الجماعة تعانى منه حتى الآن) لقد أشرت إلى الدور السياسى الذى أدى إلى صدامات كثيرة للتأكيد على أن الجماعة أصبح لها وظيفتان واحدة دعوية إصلاحية تربوية والثانية سياسية تنافسية، وكان ذلك وفق دستور عام ١٩٢٣ ووفق القوانين التى كانت سائدة فى ذلك الوقت ولكن بعد «ثورة» أو «حركة» يوليو عام ١٩٥٢ تغير الدستور عدة مرات الأولى عام ١٩٥٦ والثانية عام ١٩٥٨ ثم عام ١٩٦٤ ثم عام ١٩٧١ وتغيرت معها القوانين المنظمة للعمل العام، وأصبح هناك شكلان ينظمان الأنشطة التى تقوم بها الجماعة قديمًا وهى الجمعية الخيرية التابعة للشئون الاجتماعية (الوظيفة الدعوية) والحزب السياسى وفق قانون الأحزاب السياسية (الوظيفة السياسية)، ولقد وجدنا من الخطورة الجمع بين الوظيفتين فى كيان واحد؛ ولذلك سعينا لأن تختار الجماعة إما العمل الدعوى الإصلاحى الإرشادى فتأسس جمعية (أو تسعى لتأسيسها) أو تختار الوظيفة السياسية التنافسية فتسعى لتأسيس حزب، لكن قيادات الجماعة رفضت هذه الاختيارات وقبلت أحيانًا فكرة إنشاء حزب ليكون واجهة للجماعة وليس تحولاً كاملاً إلى حزب سياسى، فلذلك كانت تجربة حزب الوسط مختلفة من هذه الناحية حيث اختار المؤسسون التخصص فى الوظيفة السياسية فقط وفق آلية الحزب السياسى المدنى ووفق الدستور

والقانون القائم، فإذًا أول أشكال الاختلاف أو التميز بين الوسط والإخوان هو طبيعة التشكيل حيث إن الوسط حزب سياسى مدنى يقوم بالوظيفة السياسية، والإخوان جماعة شاملة تقوم بالوظيفتين معًا.

الأمر الثانى الخاص بهذه المجموعة من الاختلافات وهى تترتب على طبيعة التشكيل ألا وهى العضوية، فالعضوية فى الحزب أساسها المواطنة فالحزب يقبل كل المواطنين المصريين الذين يقبلون مشروعه السياسى وبرنامجه ولوائحه، فى حين أن العضوية فى جماعة الإخوان أساسها الانتماء الدينى فهى للمسلمين المتدينين فقط، وهذه طبيعة الأشياء، فالحزب المدنى يختلف عن الجماعة الدينية، وأعود وأؤكد قد يرى هذا البعض إيجابيا وقد يراه البعض الآخر سلبيًا، وطبعا نظرا لطبيعة التشكيل لكل كيان يختلف منهج التثقيف والإعداد لكوادر كل تكوين، فتكوين السياسى وتثقيفه وإعداده يختلف كثيرًا عن تكوين الداعية أو الواعظ أو المربى، وبالطبع كل من المهمتين مطلوبتان، ولكن الجمع بينهما خطر كما أسلفت، والتخصص فى كل منهما مفيد، وبهذا أكون قد عرضت بإيجاز شديد أولى مجموعات الفروق أو التميز بين الوسط «الحزب» والإخوان «الجماعة» وسستكمل باقى الفروق فى المرات القادمة بإذن الله.

❑ تميز الوسط (٣) (*)

تحدثت فى مرات سابقة عن موضوع تميز «الوسط» الحزب عن الإخوان «الجماعة» فى عدة مجموعات من الفروق فذكرت منها فى المرة السابقة المجموعة الأولى والمتعلقة بطبيعة التكوين والتشكيل وما يلحقهما من آثار بين «الحزب» و «الجماعة»، وفى هذه المرة أتناول المجموعة الثانية من الفروق وهى تتعلق بالمشروع الفكرى السياسى لحزب «الوسط»، والحقيقة أن بعضا من الحركات الإسلامية ـ وخاصة كبيرة الحجم منها ـ تتعامل مع الفكر بشىء من الغلظة أحيانا وعدم الاهتمام أحيانا أخرى وذلك لحساب فكرة التنظيم والتجنيد والسيطرة، فتراجع دور المفكرين فى هذه الحركات، وبدا فى الأفق ظهور مفكرين مهتمين بالفكر الإسلامى خارج إطار التنظيمات الإسلامية حتى عُرفت فكرة المفكرين الإسلاميين المستقلين، فهؤلاء ينطلقون فى مشروعهم الفكرى بغير قيود وأثقال وحسابات التنظيمات الإسلامية وخاصة تلك التى تضيق ذرعا بالفكر والمفكرين، وحاول هؤلاء المفكرون أن يسدوا الفجوة الفكرية الموجودة فى الساحة

(*) نشرت هذه المقالة فى جريدة المصريون الإلكترونية بتاريخ ٢٣/ ١/ ٢٠٠٦.

الإسلامية الفكرية الثقافية منها والسياسية، حتى بلوروا ملامح رئيسية للمشروع الحضارى الإسلامى بدأ هذا المشروع علماء من وزن المرحوم الشيخ محمد الغزالى والشيخ يوسف القرضاوى ود. أحمد كمال أبو المجد ثم المستشار طارق البشرى والدكتور محمد سليم العوّا والدكتور محمد عمارة والأستاذ فهمى هويدى بالإضافة للشيخ راشد الغنوشى بالرغم من ارتباطه التنظيمى بحركة الإخوان المسلمين، وبدأ كما قلت يُطرح على الساحة الفكرية الإسلامية ما يُعرف بملامح المشروع الحضارى الإسلامى الفكرى (الثقافى منه والسياسى)، لكن المشكلة كانت أن الحركات الإسلامية ـ جزءًا كبير منها ـ تعاملت مع هذه الأفكار والكتابات بالتحفظ وعدم القبول ولم تساهم فى نشرها بين صفوف أعضائها وأحيانا حاربتها، وبذلك ظلت هذه الأفكار لا تجد ترجمة على الأرض فى شكل عملى ومنظم وله أنصاره يحملونها إلى أرض الواقع، فكانت فكرة حزب الوسط هى محاولة لترجمة أفكار هؤلاء المفكرين وخاصة المستقلين منهم إلى مشروع حى يسير على الأرض ومترجما هذه الأفكار فى ملامح سياسية واضحة، وحيث إن جزءا مهما من الحركة الإسلامية تعامل مع السياسة بازدواجية فأحيانا يعطيها اهتماما كبيرا عند مواسم الانتخابات بكافة أشكالها، وأحيانا يتكلم عنها على أنها عمل أقل ما يُقال فيه أنه غير جدير بالاحترام والاهتمام بالنظر لباقى الأعمال والمهام الأخرى وخاصة الدعوية، فلم يعطها وقتا للتفكير والدراسة والتطوير فى وقت يكاد فيه الفكر السياسى الإسلامى وكذلك الفقه السياسى الإسلامى قد جُمد منذ كتابة الأحكام السلطانية للإمام الماوردى الذى كُتب منذ أكثر من ألف عام وبه اجتهادات خاصة بالإمام الماوردى وحده ولا تستند إلى أدلة قوية من مصادر الشريعة (القرآن والسنة)؛ ولذلك كان تخصص «الوسط» فى المشروع السياسى الإسلامى هى أحد تميزاته عن الآخرين فهو يحاول أن يترجم أفكار المشروع الحضارى الإسلامى وخاصة البعد السياسى منها فى واقع ملموس من حيث البرنامج السياسى ومن حيث الوجود التنظيمى ومن حيث الأفراد المؤمنين به والمطبقين له، و «الوسط» الفكرة والحزب وهو فى طريقه لذلك حاول أن يقدم اجتهادات فكرية وسياسية جديدة إما فى قضايا قديمة والرأى فيها يحتاج إلى تطوير، أو فى قضايا جديدة لم يتناولها الفكر السياسى الإسلامى من قبل، ولعل «الوسط» بذلك أضاف إلى ميزاته أو تميزه عن الآخرين هذه المجموعة من الاختلافات المتعلقة بالفكر السياسى الإسلامى.

الفصل الثاني

الإسلام السياسي والأحزاب في العالم العربي

١ـ إشكاليات تواجه حركات الإسلام السياسي(*)

صار تعبير «الإسلام السياسي» يفرض نفسه على جدول أعمال كثير من المجالات الفكرية والثقافية والسياسية في العالم العربي والعالم الإسلامي والعالم الغربي بشكل كبير، وصار تعبيرًا يُطلق على معظم الحركات والجماعات والأحزاب الإسلامية الموجودة في الساحة العربية. وبعض المنتمين للتيار الإسلامي بشكله الواسع يتحفظ على هذا التعبير، على أساس أن الإسلام دين شامل لكل مظاهر الحياة فيها الاعتقاد والتشريع والأخلاق والعبادات، أي يشمل كل الجوانب التعبدية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية إلخ. واختزال رسالة المنتمين للمشروع الإسلامي في جانب سياسي فقط هو تعبير مخل وذو مدلول لا يخلو من انتقاص للمشروع. ويرد البعض من حسني النية من مستخدمي تعبير «الإسلام السياسي» بأنهم لا يقصدون الاختزال والتشويه ولكن يقصدون أن عنوان أي مشروع هو العنوان السياسي الذي يعبر عنه ولا يعني هذا أنه لا يشمل ضمنًا رؤية سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية... إلخ.

على كل فأنا أحب أن أسميه «**المشروع الإسلامي**» ذا العناوين المختلفة والرؤى المختلفة لطبيعة هذا المشروع.

والحقيقة أن الحركات والجماعات المنتسبة للإسلام تعاني من إشكاليات كثيرة جعلتها هي والمجتمع كله يعاني من جراء هذه الإشكاليات. الإشكالية الأولى هي

(*) نُشر هذا المقال في جريدة «الأهرام» صفحة «الحوار القومي» بتاريخ ١٩٩٨/٢/١١م .

ادعاء عدد منها احتكار الحقيقة المطلقة أي أن ما يدعون إليه هو الإسلام الصحيح وأن من يعترض عليهم فهم يعترضون على الإسلام نفسه، وبالتالي هم خارجون عن الإسلام وما يتبع ذلك من أحكام التكفير والردة... إلخ. والحقيقة المستفادة من التجارب الإنسانية والإسلامية معًا، أن ما تقوله هذه الحركات والجماعات هو فهم بشري للإسلام، وأن اختلاف كثير ممن يختلف معهم هو رفض لفهمهم البشري وليس للإسلام نفسه، وبالتالي فإن إدراك هذه الحقيقة هو مدخل أولى لحل هذه الإشكالية.

والإشكالية الثانية هي: أن كثيرًا من الحركات الإسلامية والجماعات الإسلامية، رغم قدم البعض فيها، لم يحدث أي نوع من أنواع المراجعة الفكرية والتنظيرية لكثير من الأسس والأفكار الحركية المستحدثة من أسئلة البداهة كما سماها البعض، مثل: هذه الحركات والجماعات هل هي حركات إصلاحية أخلاقية واجتماعية إرشادية وتعليمية ملك للأمة كلها توجه وتنصح وتواجه الانحرافات والأخطاء، إن وُجدت، بالنصح والإرشاد؟ أم أنها حركات تغييرية تنافسية تقدم البديل؟ وبالتأكيد إن كل اختيار من هذين الاختيارين له أطره الفكرية والتنظيمية والسلوكية وهما يختلفان تمامًا بعضهما عن بعض.

وكذلك من الأسئلة المهمة الواجب الإجابة عنها ومراجعتها بعد التجارب المريرة: ما الإطار الواجب العمل من خلاله؟ هل من خلال الدساتير والقوانين المعمول بها في البلاد العربية المختلفة أم الاصطدام معها والخروج عليها؟ كذلك ما التوصيف الصحيح لهذه الحركات؟ هل هي جماعة أم جمعية أم حزب؟ وهل هذا التوصيف مقبول في ظل الظروف الراهنة الحديثة والمتعارف عليها أم لا؟

هل هذه الحركات أو بعضها تيار غير منظم ينشر المفاهيم والأفكار، وليس له إطار تنظيمي فيه مسئوليات وصلاحيات ولوائح والتزامات ومواصفات للأفراد المنتمين إليه... إلخ أم لا؟ مثل التيار السلفي وجماعة التبليغ والدعوة وإن كانت الأخيرة في بعض البلدان لها أطر ونظم.

هناك أيضًا إشكالية مهمة متعلقة بفقه الواقع وفقه الأولويات والموازنات وما زال

البعض من هذه الحركات والجماعات ينقل فقهه من كتب التراث التي مر عليها أكثر من عشرة قرون من الزمان، فالفقه والفُتيا يختلفان باختلاف الزمان والمكان والحالة، فتسمع أحكامًا وآراء مصطدمة تمامًا بالواقع ومخالفة للصواب. وقليل من العلماء من دخل هذه الساحة ساحة تجديد الفقه والاجتهاد، أمثال الشيخ الغزالي رحمه اللّه والشيخ القرضاوي.

كذلك من أهم الإشكاليات التي أشار إليها المفكر الإسلامي راشد الغنوشي أنه ليس شرطًا بسبب كون الإسلام دينًا شاملًا أن يكون التنظيم أو الإطار الذي يعمل وفق المرجعية الإسلامية أن يكون شاملًا. أي أن كل ناحية من مناحي النشاط يمكن أن يكون لها إطار خاص، فهذا يهتم بالعمل الثقافي والفكري وذلك يهتم بالعمل السياسي، وآخر يهتم بالعمل الاقتصادي وغيره يهتم بالعمل الاجتماعي... إلخ.

فما زالت الفكرة القديمة المسيطرة لكثير من الحركات هي شمولية التنظيم في ظل تطور أوضاع لا تسمح بهذا. ولا يمكن لأي كيان أن يقوم بهذا كله فيعجز ويُعاق عن الحركة الصحيحة.

لعل بهذه المقدمة عن الإشكاليات نستطيع أن ندخل إلى نماذج أربعة، نناقش من خلالها تجاربها في الربط بين الإسلام السياسي والأحزاب السياسية. والنماذج هي الجزائر ومصر والأردن واليمن.

❑ النموذج الجزائري

الجزائر الشقيق بلد ارتبط بالإسلام ارتباطًا وثيقًا وظل الإسلام هو المغذي والمحرك للشعب الجزائري طوال فترة الاحتلال الفرنسي، وقاد العلماء الجهاد ضد الاحتلال والتغريب معًا، وحافظوا على اللغة العربية والهوية الإسلامية للشعب الجزائري الشقيق، وكانت ألفاظ من قبيل الجهاد والشهداء والمجاهدين.. إلخ هي أدوات يومية للشعب كله، وكان لها رموز أمثال بن باديس ومالك بن نبي وجمعية العلماء التي تأسست سنة ١٩٣١ ورأسها الشيخ عبدالحميد بن باديس الذي ظل يقاوم الاستعمار حتى مات سنة ١٩٤٠ والذي أشيع أنه مات مسمومًا، وكذلك مالك بن نبي الذي

ولد عام ١٩٠٥ وتوفى عام ١٩٧٣، وهو مهندس تحول من الهندسة إلى الفكر يتعرض لمشكلات الحضارة بدلًا من مشكلات الإنتاج الحضاري.

وانتهى الاحتلال الفرنسي بعد مليون شهيد وحصلت الجزائر على استقلالها عام ١٩٦٢م، وظلت الهوية الإسلامية هي المحرك، وظلت جمعية العلماء تعلم أبناء الجزائر، وتأثرت الجزائر بحالة الصحوة الإسلامية، وكانت الحركات الإسلامية لها فيها نصيب، وبخاصة حركة الإخوان المسلمين، ورمزها هناك الأستاذ محفوظ نحناح منذ أواخر الستينيات والسبعينيات يتعرض للضغوط والسجن أحيانًا وبعض الدعاة الآخرين أمثال الدكتور عباس مدني، حتى حدثت اضطرابات عام ١٩٨٨ نتيجة رفع الأسعار أيام الرئيس الشاذلي بن جديد، فكانت خريطة الحركات والجماعات الإسلامية كالآتي:

(الإخوان المسلمين ـ تيار الجزأرة ـ السلفيين ـ الجهاد)، بالطبع بالإضافة إلى جمعية العلماء التي يرأسها الشيخ سحنون. عند ذلك التاريخ قرر الرئيس الشاذلي السماح بالتعددية الحزبية. فتردد الإخوان المسلمون الجزائريون (الشيخ محفوظ نحناح) أخذًا برأي الإخوان في مصر من وجوب الاهتمام بالتربية وليس بالعمل السياسي وأسسوا جمعية الإصلاح ولم يشكلوا حزبًا، وتقدم مجموعة من الإسلاميين على رأسهم عباس مدني ومعه علي بلحاج (سلفي) وممثلون لتيارات عدة (الجزأرة والجهاد) وشكلوا الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كذلك شكل الشيخ عبدالله جاب الله حزب النهضة، وهو من أصول إخوانية واختلف مع القيادة هناك وله رؤى مختلفة بعض الشيء. ونزلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى الشارع السياسي بقوة في ظل روح إسلامية قوية متجذرة في الشعب، وبدعم من جهود علماء كثيرين ودعاة على رأسهم فضيلة الشيخ محمد الغزالي رحمه الله الذي أشرف علميًا على جامعة الأمير عبدالقادر الإسلامية في قسنطينة. وكسبت جولة الانتخابات البلدية (٥٥٪ من المجالس) رافعة شعار «الإسلام هو الحل» الذي رفعه الإخوان في مصر أولا في النقابات المهنية (١٩٨٤، ١٩٨٥) ثم في انتخابات التحالف الإسلامي عام ١٩٨٧.

وبدأ خطاب غريب يصدر من رموز الإنقاذ استفز الكثيرين من الإسلاميين وغير الإسلاميين في التعالي وادعاء امتلاك الحقيقة واحتكار الحديث والعمل باسم الإسلام، حتى جرت عدة محاولات اعتداء على شباب الإخوان بالجزائر في المساجد لاحتكار السيطرة عليها، وبدأت تصريحات متعلقة بالرؤية الفلسفية للديمقراطية تصدر على أنها هي وسيلة فقط للوصول للحكم وبعدها سيطبق النظام الإسلامي في مفهومهم، أي رفض للديمقراطية حتى أصبح تعبير «ديمقراطية المرة الواحدة» الذي يستخدم من خصوم التيار الإسلامي ومنافسيه في العالم العربي وفي العالم الغربي أيضًا له أساس من ممارسات وتصريحات بعض قادة الإنقاذ.

في ذلك الوقت اكتشف إخوان الجزائر الخطأ التاريخي الذي وقعوا فيه بتأخرهم في التقدم للحصول على رخصة حزب، وسبق شباب الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتفاف الجماهير حولهم، بالرغم من قدم حركة الإخوان عنهم بالجزائر، وانتشارها في معظم أنحاء الجزائر، ووجود كوادر وعناصر مميزة داخلها، فشكلوا عام ١٩٩٠ حزب حركة المجتمع المسلم «حماس»، وبدأ صراع يجري بين الطرفين حزب حماس يريد ويرى أنه أولى بقيادة الحركة الإسلامية من هؤلاء الشباب حديثي العهد بالحركة والمشكلة من تيارات مختلفة ومتنافرة في بعض الأحيان، وكانت معركة استخدمت فيها التعبيرات الأصولية في غير موضعها أمثال شق صف المسلمين وتفريق كلمتهم، وأن حركة الإنقاذ هي الموجودة على الساحة وأن الآخرين هم الذي يفرقون، وكانت ردود حماس على لسان رئيسها محفوظ النحناح تدرو حول أن هؤلاء هم سراق الصحوة.... إلخ.

ثم جاءت الانتخابات البرلمانية نهاية ١٩٩١م وبداية ١٩٩٢م. وكان خطاب الإنقاذ استفزازيًا لأقصى حد لكل التيارات السياسية الأخرى وللمؤسسة للعسكرية.

وانتهت الانتخابات بفوز كاسح للإنقاذ حصلوا منها على أكثر من ٣,٥ مليون صوت وأغلبية أعضاء البرلمان، في حين لم تحصل حماس إلا على ثلاثمائة ألف صوت ولم تحصل على أي مقعد، والتي انتهت بتدخل المؤسسة العسكرية وإجبار الرئيس

الشاذلي على التنحي وإلغاء نتيجة الانتخابات وحل جبهة الإنقاذ، وتحولت الأحداث إلى الفصول الدرامية البشعة التي يعرفها الجميع منذ عام ١٩٩٢م حتى الآن، والتي جرت فيها انتخابات متعددة تحت رعاية المؤسسة العسكرية، شارك فيها حزب حماس الذي تحول إلي «حمس» وغير اسمه من حركة المجتمع المسلم إلى حركة مجتمع السلم، والنهضة، وجبهة التحرير الوطنية، وحزب الحكومة الجديد، وخرجت النتيجة بحصول حماس والنهضة على حوالي ثلث أعضاء البرلمان. ولكن المشكلة لم تنته وهناك بوادر نذر تدخل أجنبي بعد تصاعد المذابح الإجرامية البشعة للمدنيين لأن مشكلة عدم تمثيل الجبهة قائمة والتخوفات من عودتها أيضًا ما زالت قائمة، وإن كانت عودتها مرتبطة بمراجعة من بقي من قيادتها لخطها الفكري وأدائها السياسي ونظرتها الحقيقية للتعددية والديمقراطية وتداول السلطة والحريات واستخدام العنف.

* * *

الفصل الثالث

الإسلام السياسي والأحزاب في العالم العربي

٢ـ ضرورة مراجعة المواقف وممارسة النقد الذاتي(*)

❑ النموذج المصري

لا شك في أن النموذج المصري هو أكثر النماذج تأثيرًا في الحركات الإسلامية في العالم العربي وبدرجة أقل في العالم الإسلامي والتجمعات الإسلامية في العالم الغربي. والحركة الأقدم في هذا هي حركة الإخوان المسلمين، حيث بدأ نشاطها عام ١٩٢٨ ميلادية على يد الإمام الشهيد حسن البنا في مدينة الإسماعيلية، ثم انتقل إلى القاهرة، ومنها انتشرت حركة الإخوان في جميع أنحاء القطر المصري، وكانت تعمل وفق القانون والدستور القائم في ذلك الوقت.

ونجحت في كسب كثير من العناصر المؤثرة في الشعب المصري ـ بل وأثرت في معظم أفراد الشعب المصري وظلت كذلك حتى عام ١٩٤٩ حين صدر قرار بحلها وتم اغتيال الشهيد حسن البنا أمام مبنى الشبان المسلمين بالقاهرة، وإن كان أكبر السلبيات التي يأخذها عليها خصومها وعدد من العقلاء أيضًا من غير خصومها فكرة الجهاز الخاص (السري) الذي أنشئ كما قال مؤسسوه لمقاومة الاحتلال الإنجليزي وللمشاركة في الجهاد في فلسطين، والذي كان قد ساهم بقدر طيب في هذا المجال، إلا أن الحوادث المتهم بها في تصفية بعض الخصوم السياسيين والمدنيين مثل النقراشي والخازندار... إلخ، كانت أكبر سلبياته وكان من الممكن القيام بالنشاط الجهادي في فلسطين والقناة من غير الجهاز الخاص لأنهما كانتا قضيتين وطنيتين ساهم فيهما كثير

(*) نُشر هذا المقال في «الأهرام» «صفحة الحوار القومي» بتاريخ ١٩٩٨/٢/١٨م .

من الوطنيين من كل الاتجاهات بنسب مختلفة. ثم عادت الجماعة مرة أخرى للنشاط عام ١٩٥١م حتى عام ١٩٥٤م حين اصطدمت الجماعة بمجلس قيادة الثورة والرئيس عبدالناصر، وصدر قرار بحل الجماعة في بداية عام ١٩٥٤م ثم عاد مجلس قيادة الثورة وأعاد الجماعة مرة أخرى للعمل حتى حادث المنشية الذي اتهمت فيه الجماعة بتدبير محاولة اغتيال الرئيس عبدالناصر في ميدان المنشية بمدينة الإسكندرية حيث كان يلقي خطابًا جماهيريًا، في حين ينفي كثير من قادتها هذه الحادثة، ويرونها مدبرة، فتم حل الجماعة مرة أخرى في أكتوبر سنة ١٩٥٤م، وصدرت أحكام قاسية على بعض قادتها، ونفذ في البعض منهم الإعدام وخفف الإعدام على مجموعة أخرى إلى السجن المؤبد، وحكم على كثيرين بأحكام سجن واعتُقل الكثيرون منهم، حتى حدثت أحداث عام ١٩٦٥م وتمت محاكمة عدد جديد من قادة الجماعة، بتهم إحياء تنظيم الإخوان مرة أخرى وأُعدم المفكر والأديب الشهيد سيد قطب وبعض رفاقه وصدرت أحكام أخرى، على مجموعة أخرى من تنظيم ١٩٦٥م، حتى جاء الرئيس السادات وأفرج عن المعتقلين الذين ليس عليهم أحكام، وخرج من كان عليهم حكم بعد انتهاء مدته، حتى خرج آخر مسجون عام ١٩٧٥م. في هذه الفترة ومنذ بداية السبعينيات بدأت حركة إسلامية طلابية تنشأ بالجامعات بعيدًا عن الإخوان، وأخذت تنمو حتى أصبحت تسيطر على معظم مجالس اتحاد طلاب الجامعات واتحاد طلاب مصر في عام ١٩٧٧م. في هذه الفترة أيضًا عاد نشاط الإخوان وبدأ رويدًا رويدًا، حيث عرض عليهم الرئيس السادات العمل من خلال حزب بغير اسم الإخوان، فرفض القائمون على أمر الإخوان هذا العرض وفوتوا فرصة تاريخية لا يمكن تعويضها وتمسكوا باسم الجماعة فسمح لهم بالعمل دون تصريح مكتوب ورسمي، وعادت مجلة الدعوة للظهور وتحرك أفضل رمز للإخوان في العصر الحديث وهو المرحوم الأستاذ / عمر التلمساني المرشد الرابع (المرشد الأول الأستاذ / حسن البنا، والثاني الأستاذ / حسن الهضيبي / والثالث سري).

وجاب القطر المصري وجامعاته يدافع عن الإسلام ويشرح دعوة الإخوان المسلمين ويغير الصورة التي رُسمت عنها في ذهن الجمهور المصري، بأدبه الجم

ولسانه العفيف وورعه الذي لا يختلف عليه اثنان، فانضمت قيادات مؤثرة من الحركة الطلابية للإخوان في عامي ٧٨، ١٩٧٩م ثم حدثت أحداث عام ١٩٨١م (قائمة التحفظ الشهيرة) ثم مقتل الرئيس السادات.

وعادت حركة الإخوان للعمل بشكل مباشر بدءًا من نهاية عام ١٩٨٣م واشترك الإخوان مع حزب الوفد في الانتخابات البرلمانية التي جرت بالقائمة عام ١٩٨٤م، ونجح عدد ٨ أعضاء من الإخوان على قائمة الوفد، ثم شاركوا في الانتخابات عام ١٩٨٧م في قائمة التحالف الإسلامي المشكل من الإخوان وحزب العمل وحزب الأحرار، ونجح عدد ٣٦ عضوًا من الإخوان على قائمة حزب العمل. وبدأت في هذه الفترة بشكل جاد مناقشة فكرة التقدم بحزب سياسي: ودار حولها جدل كبير وذلك بسبب أن هناك دعوى مرفوعة أمام القضاء الإداري لعودة الجماعة، حيث يتضمن الطعن أن قرار حل الجماعة الثاني الصادر نهاية عام ١٩٥٤م لم يصدر رسميًا (أي قرار من مجلس قيادة الثورة ولم ينشر بالجريدة الرسمية) ولكن مورس الحل فعليًا أي بالقوة.

وعليه يجب إلغاء القرار السلبي بمنع الجماعة من مزاولة نشاطها. وكثير من العناصر المؤثرة في قيادة الجماعة أدرك أن هذه القضية لا معنى لها، أي أنه حتى لو صدر قرار من المحكمة بأنه لا يوجد قرار رسمي بالحل فلن تعود الجماعة كما كانت قبيل قرار الحل، لأن وجود الجماعة كان مرتبطًا بدستور عام ١٩٢٣م وقد تغير مرتين آخرهما دستور عام ١٩٧١م. وكذلك القوانين المنظمة للعمل العام تغيرت. فإذا صدر الحكم كما أسلفنا فواجب على قيادة الجماعة أن توفق أوضاعها وفق الدستور الحالي والقوانين الحالية التي تنظم العمل العام المشابه في شكلين، إما جمعية تتبع الشئون الاجتماعية أي وفق القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤م، وإما حزب سياسي من خلال لجنة الأحزاب السياسية وفق القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م بشأن الأحزاب السياسية. فوجود الحكم وعدمه لا يؤثر في هذه الخطوة، وبالتالي من الناحية العملية هذه القضية لن يترتب عليها أي أثر (سوى الأثر الأدبي إذا صدر الحكم في صالح رافعي الدعوى).

وعلى هذا أصبحت المشكلة من وجهة نظري تتمثل بشكل صارخ في الحالة المصرية في وجوب الإجابة عن أسئلة البداهة: ماذا تريد الحركات الإسلامية؟ هل تريد العمل الإصلاحي الإرشادي أم تريد العمل التنافسي البديل؟ هل الإطار المناسب لهذه الإرادة أو تلك العمل من خلال الدستور والقانون أم الخروج عليهما والصدام بهما؟ ما الإطار الفكري والتنظيري لهذه الاختيارات؟، أيهما الأولى: المشروع الإسلامي الذي نتبناه أم الإطار التنظيمي والاسم إذا تعارضا؟

وعلى هذا كانت تجربة حزب الوسط (تحت التأسيس) هي اختيار إجابات عن هذه الأسئلة، أي العمل للمشاركة في العمل السياسي من خلال حزب مدني ذي مرجعية إسلامية، يتبنى المشروع الحضاري العربي الإسلامي، ولا يدعى احتكار الحقيقة والتحدث باسم الإسلام، ولكن يعرض فهمًا بشريًّا للإسلام من يقبله يقبل هذا الفهم البشري ومن يرفضه فهو يرفض هذا الفهم البشري وليس الإسلام ذاته، ويجب العمل من خلال الأطر القانونية مع الجميع في وفاق وطني حقيقي وكامل وشامل.

❑ النموذج الأردني

أحب أن أؤكد هنا أن كل قطر له ظروف خاصة وأوضاع مختلفة عن غيره ومدخلات ونتائج مغايرة.. والمثال الأردني هنا أصدق مثال. فحركة «الإخوان المسلمون» في الأردن قديمة منذ أوائل الخمسينيات، وهو البلد الوحيد المرخص رسميًّا فيه الآن للإخوان المسلمين ليعملوا بهذا الاسم، وارتبط هذا في أوقات سابقة بالعلاقة المتينة التي ربطت بين مراقب الإخوان السابق الأستاذ / محمد عبدالرحمن خليفة (أبو ماجد) والعاهل الأردني الملك حسين، فكانت الحركة تعمل وفقا للنظام الملكي الأردني ومتفاهمة معه في أغلب الأحيان.

وحين أرادت أن تخوض غمار العمل السياسي أخيرًا منذ عدة سنوات شكلت مع إسلاميين آخرين وإن كانوا قلة حزب جبهة العمل الإسلامي، وأمينه العام الدكتور إسحق الفرحان وزير التعليم الأسبق. لقد شارك الحزب حين سمح بالتعددية السياسية

في الأردن، وشارك في الانتخابات وكسب عدد كبيرًا من مقاعد البرلمان، بل وشارك في حكومة زيد بن شاكر، بل ورأس أحد أعضائه البرلمان الأردني لثلاث دورات متتالية هو الدكتور عبداللطيف عربيات، وخرج من الحكومة ودخل الانتخابات التالية بعد تعديل قانون الانتخابات (قانون الصوت الواحد) وفاز بعدد أقل من المقاعد. ثم قاطع الانتخابات الأخيرة باستثناء عدد قليل ممن خرج عن الالتزام الحزبي وترشحوا وفازوا فيها. والحقيقة أن هذا النموذج كانت فيه إيجابيات كثيرة لأنه أجاب عن أسئلة البداهة كما قلنا، وحدد ماذا يريد وتحرك من خلال الأطر الدستورية القانونية متعايشًا ومتفاهمًا مع النظام الملكي ومع التيارات السياسية الأخرى، وإن كانت إشكالية طبيعة العلاقة بين الجماعة (الإخوان) والحزب (الجبهة) قائمة من قبيل: من صاحب القرار الفعلي؟ هل هو مجلس شورى الجماعة أم مجلس شورى الحزب؟ ومن له التأثير الأكبر من الناحية الجماهيرية؟ هل هي القيادات التنظيمية للجماعة أم قيادات الحزب ونواب البرلمان؟ وأثر هذا النموذج سلبيًا على حركات الإخوان في أقطار أخرى خشية إذا شكلت حزبًا أن يهرب التأثير والنفوذ إلى الحزب من قيادة الجماعة.

❑ النموذج اليمني

يُعَدّ النموذج اليمني من وجهة نظر كثير من الإسلاميين المنصفين أفضل النماذج المذكورة. بسبب أن الحركة الإسلامية هناك أيضًا أجابت عن أسئلة البداهة واختارت أن تعمل لخدمة مشروعها الإسلامي من خلال الدستور والقانون. وبالتفاهم مع القائمين على الأمر وقدموا مصلحة الوطن على مصلحة تنظيمهم الخاص. وفي كل موقف يؤكدون على هذا. وأوضح مثال هو الحالة الأخرى للحركة الإسلامية في نموذج التجمع اليمني الإصلاحي، فقد ذاب فيه معظم تنظيم الإخوان اليمني الخاص، وتوحدت قيادته مع شخصيات إسلامية مؤثرة كانت غير متنظمة إخوانيًا. وخاصة من مشايخ القبائل المؤثرة أمثال الشيخ عبدالله الأحمر رئيس التجمع وشيخ مشايخ قبيلة حاشد أكبر القبائل اليمنية ورئيس البرلمان اليمني، ومارسوا العمل العام وفق نموذج واحد. فلا يوجد تنظيم سري يحرك الواجهة من وراء ستار ويمسك بموازين

القوة أشخاص مجهولون للرأي العام أو غير أكفاء لهذا الدور، بل ذاب التنظيم الخاص في داخل التنظيم العام والمعلن أي التجمع. ولم يتمسكوا بالاسم وقدموا أولوية المشروع على التنظيم بشكل خاص، وظلت علاقة رموز هذا التيار الواعي طيبة بالرئيس على عبدالله صالح، واستمر الاتصال دائمًا للتوضيح والتفاهم مما ساعد في حل كثير من المشكلات وامتصاص كثير من الفتن ومواجهة أعتى التحديات معًا.

وتارة يشارك في الحكم وأخرى يشارك في الانتخابات وفي الحكم، وحتى إن حدث تلاعب ببعض النتائج يتحمل هذه الأفعال مقدما المصلحة العامة للوطن على المصلحة الخاصة بالتنظيم، وليثبت أنه مشارك في العمل العام وليس بديلًا ولا انقلابيًا كما يصور أعداء المشروع لكثير من الأنظمة والحكومات.

وفي الختام أرى أن الخروج من الإشكالية التي يعاني منها الوطن العربي بشأن الحالة الإسلامية والإسلام السياسي والحركات والجماعات والأحزاب الإسلامية، لابد أن يشارك فيه الجميع فهذه الحركات والجماعات والأحزاب يجب أن تراجع كثيرًا من مواقفها ورؤاها وتمارس النقد الذاتي، ولا تحيل الأحداث الناتجة عن الأخطاء والقصور إلى القدر والقدر منها براء، لكن يجب أن تعترف بأخطائها وتصوبها، وتجيب عن أسئلة البداهة، وتؤطر فكرها وتنظيماتها وفق اختيارات تراعي المصلحة الحقيقية للوطن، وتراعي الأخطار المحيطة به والتحديات بالتفاهم والمصالحة مع الأنظمة والتيارات السياسية والوطنية الأخرى. أي المعايشة والدعم بدلًا من الصدام والانقلاب، كما أن هناك دورًا على الأنظمة والحكومات والتيارات السياسية والوطنية المختلفة في وجوب استيعاب التيار الإسلامي العاقل الناضج، والذي اختار الخيار السلمي الديمقراطي وفق هذا المفهوم - وعدم إقصائه - في وفاق وطني حقيقي.

❋ ❋ ❋

الفصل الرابع

هل تنجح محاولات «دمج الإسلاميين» في الحياة السياسية العربية...؟(*)

حفلت العقود السابقة بتراث تصادمي بين كثير من الحركات والجماعات والأحزاب الإسلامية في المنطقة العربية والقوى الموجودة في السلطة وبعض القوى والتيارات السياسية والفكرية الأخرى الموجودة في المجتمع العربي.

وتنوعت حالة الصدام من مكان لآخر. وإن كان الصدام الأشهر الذي كان له دور مهم في تغذية الصدامات الأخرى هو صدام جماعة الإخوان المسلمين بمصر بالسلطة الناصرية في بدايات ثورة يوليو. حدث هذا في عام ١٩٥٤م وتكرر في عام ١٩٦٥م مما أوجد حالة فكرية لدى قطاع كبير من الحركة الإسلامية يؤصل للصدام وكأنه قدر محتوم لا راد له، بل وجزء من مشروعية الحركة الإسلامية. ثم مرت فترة هدوء في فترة الرئيس السادات عرض فيها على قيادة الجماعة التقدم بحزب ليس باسم الإخوان المسلمين كما اشترط عليهم عدم دخول رجال التنظيم الخاص في هذا الحزب (كما ذكر لي السيد محمد عثمان إسماعيل محافظ أسيوط الأسبق منذ بضعة أسابيع). ولكن المجموعة المسيطرة في الجماعة في ذلك الوقت والتي تنتمي أغلبها إلى النظام الخاص رفضت بالطبع هذا العرض.

واختار الإخوان العمل بغير رخصة رسمية، لكن بموافقة ضمنية غير مكتوبة، حتى حدث صدام نهاية عصر الرئيس السادات، ثم عادت الأمور هادئة مرة أخرى في بداية عهد الرئيس مبارك حتى عام ١٩٩٢م، وتكرر الصدام ووصل إلى ذروته في

(*) نُشر هذا المقال في جريدة «الأهرام» «صفحة الحوار القومي » بتاريخ ١٩٩٩/٨/٤م .

عام ١٩٩٥م. كما لا ننسى الصدام الأعنف لجماعات العنف في مصر في العقد الأخير الذي راح ضحيته مئات الناس، وكانت قمة الصدام حادث الأقصر الإجرامي في نوفمبر عام ١٩٩٧م. وتكررت حالة الصدام تلك بأشكال مختلفة في أماكن عدة، فكان صدام حركة النهضة التونسية مع نظام الرئيس بورقيبة ثم نظام الرئيس زين العابدين بن علي الحالي، وحدث صدام الجزائر الأشهر الدموي بدءًا من عام ١٩٩٢م حتى راح ضحيته أكثر من ثمانين ألفًا من أهل الجزائر الشقيق، وبدت بوادر انفراجة فيه بانتخاب الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة ومبادرته الإيجابية لإنهاء حالة العنف الأكثر دموية في العصر الحديث. وتكررت حالات الصدام في أماكن مختلفة، منها الصدام الشهير في بداية الثمانينيات بين الإخوان المسلمين في سوريا ونظام الرئيس حافظ الأسد وكذلك الأمر في ليبيا والعراق. وهناك صدامات أقل في الأردن ولبنان واليمن وعُمان والمغرب في فترات متفاوتة.

ولعل هذا التراث الصدامي يطرح سؤالًا مهمًّا عن الحركات والجماعات الإسلامية في المنطقة العربية: كيف السبيل للتعامل معها سواء من قبل الأنظمة الحاكمة أو القوى والتيارات السياسية الأخرى؟ وبخاصة أن كل الأمم استطاعت أن تضع قواعد للتعامل مع تياراتها وجماعاتها المختلفة، ذات الطابعَ الديني، أو المرجعية الدينية.

ففي المجتمع الأمريكي هناك جماعات مسيحية تعمل من خلال النظام القائم وذات تأثير مهم من خلال الحزب الجمهوري، كما أن الأمر نفسه في معظم دول أوروبا الغربية، من تعايش بين كل التيارات منها ذو الطابع الديني مع ذي الطابع العلماني. ولعل التجربة الأوروبية في هذا أكثر وضوحًا في المشاركة السياسية من خلال الأحزاب الديمقراطية المسيحية أو الاشتراكية المسيحية.

أما في العالم العربي فما زال هذا الأمر معلقًا، ومثلث العلاقة المجتمعية بين القوى الإسلامية والسلطة والتيارات السياسية والفكرية الأخرى هي علاقة إقصائية، كل طرف لا يريد الطرف الآخر ويريد أن ينفرد بالسلطة والوجود والتأثير بدرجات

مختلفة بحيث أصبحت في معظم الأحيان الجماعات والحركات الإسلامية ذات التوجه السياسي خارج النظام وتحت طائلة التجريم، مما ولد مناخ الشعور بالاضطهاد والإقصاء، وغذى فكرة الانعزال والتصادم وأوجد هذه الحالة غير الطبيعية.

❑ الأوضاع الحالية

ولعل الجديد في الأمر الآن أن هناك حالة من الجزر في أوضاع الجماعات الإسلامية ذات التوجه السياسي، بعد فترة من المد والانتشار الكبير. فأوضاع بلد مثل الجزائر بعد سلسلة المذابح والقتل المتبادل وصور الضحايا والخراب بالتأكيد أثر تأثيرًا سلبيًّا كبيرًا في صورة الإسلاميين لدى قطاع كبير من الشعب الجزائري.

كما أن بلدًا مثل الأردن الجماعة الإسلامية الوحيدة هناك هي جماعة الإخوان المسلمين التي تحظى بالشرعية منذ منتصف هذا القرن حتى الآن، بل ولها واجهة سياسية هي حزب جبهة العمل الإسلامي، كانت في الفترة الماضية حتى رحيل الملك حسين في حالة تراجع عن المشاركة وخروج من السلطة والحكومة بعد فترة اشتراك، ثم انتهت بعدم دخول البرلمان الأخير.

كما أن الحزب ذا التوجه الإسلامي في اليمن - وهو حزب تجمع الإصلاح - خرج أيضًا من المشاركة في السلطة والحكومة بعد فترة تعايش مهمة، بل وتراجعت نسبة تمثيله في البرلمان الأخير.

كما أن نتائج الانتخابات الكويتية الأخيرة سجلت تراجعًا نسبيًّا في تمثيل الإسلاميين في البرلمان الكويتي، كما أن أوضاع السلطة السودانية ذات التوجه الإسلامي صعبة في ظل حصار دول الجوار والأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة بالداخل، كما أن وضع الحركة الإسلامية في مصر بكل فصائلها في تراجع مستمر في الفترة الأخيرة، وتراجع التعاطف معها من قبل قطاعات مهمة في المجتمع، خاصة بعد مسلسل العنف الأخير. وأنا هنا لا أناقش أسباب التراجع الآن ولكن أرصد صور هذا التراجع كحقيقة بغض النظر عن أسبابها.

❑ مراجعات في المواقف

ولعل هذه الأوضاع مع تغيرات تحدث داخل مثلث العلاقة المجتمعية الذي أشرت إليه دعت الأطراف الثلاثة في أماكن كثيرة إلى حدوث مراجعات، لكنها مختلفة من ضلع إلى آخر من أضلاع هذا المثلث.

فالحركات والجماعات الإسلامية ذات المشروع السياسي تحدث بها مراجعات فكرية، وهي مراجعات تختلف من مكان لآخر، ومن فصيل إلى آخر. ففي الجزائر هناك مراجعات فكرية وعملية من جبهة الإنقاذ وجناحها العسكري الجيش الإسلامي للإنقاذ وهو أكبر فصيل مؤثر في الأحداث هناك. وفي مصر مبادرتا وقف العنف الأولى والثانية «للجماعة الإسلامية المصرية» أكبر مجموعة مارست العنف في العقد الأخير، كذلك مراجعات تمت داخل الإخوان لفريق منهم أسفرت عن تغيير في أفكار عناصر مؤثرة في الجماعة فانفصلت عنها، ومنهم من أعلن ذلك ومنهم من لم يُعلن، وهناك مراجعات تتم داخل أروقة حركة النهضة التونسية في المهجر، وكذلك مجموعات إسلامية في المغرب والأردن ولبنان واليمن، وإن كانت بشكل أقل.

أما جناح القوى والتيارات السياسية، فهناك مراجعات في الموقف السياسي من الحركات والجماعات الإسلامية في المنطقة العربية، وأهم فصيل قام بهذه المراجعة هو التيار القومي، ولا ننسى الدور الرائد في تعديل هذه العلاقة لمركز دراسات الوحدة العربية في بيروت مع بعض الرموز القومية والإسلامية في العالم العربي، والتي أسفرت عن علاقة جديدة من خلال المؤتمر القومي الإسلامي، الذي يعقد كل ثلاث سنوات، والذي أثر إيجابيًا في العلاقة مع التيار الإسلامي وقبوله في الحياة السياسية العربية في ساحات عربية كثيرة. كما أن هناك فصائل في اليسار راجعت موقفها من فصائل الحركة الإسلامية، تم ذلك في الأردن ولبنان واليمن ومصر والجزائر والمغرب، وكذلك الأمر نفسه لدى بعض فصائل التيار الليبرالي في أماكن مختلفة، ولا نستطيع أن ننسى أن حزب الوفد الليبرالي هو أول من أشرك الإخوان في قوائمه الانتخابية في مصر في انتخابات عام ١٩٨٤ البرلمانية.

أما بالنسبة لجناح السلطة في هذه العلاقة، فما زالت في كثير من الأماكن المراجعات في أغلبها أمنية لحالة المعتقلين والإفراج عمن سموهم التائبين إلخ..، وهي مراجعات مهمة لكنها لا تفي بالغرض. حدث هذا في الجزائر ومصر وسوريا، أما المراجعات السياسية وهي الأهم فلم تحدث إلا في المغرب الذي سمح بمشاركة الإسلاميين في المجتمع السياسي وإشراكهم في العمل الحزبي ودخول البرلمان والسماح بعدة صحف تعبر عنهم.

أما أهم وآخر هذه المراجعات السياسية فهو موقف الرئيس بوتفليقة في الجزائر وحرصه على إحداث مصالحة حقيقية، جانب منها سياسي، وهو ما عبر عنه منذ أيام بموافقته على عودة جبهة الإنقاذ للمشاركة في الحياة السياسية بشرط عدم عودة القيادات التي أسهمت في أعمال العنف (لاحظ شرط الرئيس السادات نفسه على قيام حزب للإخوان في مصر في منتصف السبعينيات الذي اشترط عدم مشاركة قيادات الجهاز السري للإخوان) وهو شرط غير متعسف حيث إن القيادات التي ولغت في الدماء يجب عدم مكافأتها على ذلك.

❑ محاولات الدمج والمستقبل

هل يمكن أن نسمي هذه المراجعات بمحاولات دمج الإسلاميين في الحياة السياسية وحل المشكل التاريخي في العلاقة مع هذا التيار العريض؟ فكما قلت إن محاولات الدمج موجودة في أماكن مثل الأردن والكويت واليمن، وحققت نتائج إيجابية لكل الأطراف والوطن في القلب منها، كما ما زالت تجربة الجزائر في بداياتها التي ستكون لها انعكاساتها على باقي التجارب، وبخاصة التي رفضت الدمج، فأكثر التجارب دموية فشلت في إقصاء هذا التيار وعادت إلى الرشد بمحاولات الدمج مع بعض العقلاء من الإسلاميين والقوى الوطنية الأخرى وبالتأكيد ستؤثر هذه التجربة في باقي النماذج كما قلت، والأمر متوقف على العناصر الثلاثة لمثلث العلاقة المجتمعية.

القوى الإسلامية مطلوب منها خطوات للأمام نحو المراجعة الفكرية من فكرة التصادم والإقصاء وامتلاك الحقيقة وقبول الآخر والتعددية والديمقراطية ورفض العنف ومقاومته، كما أن هذه القوى من لم يقبل هذا منها ويطور نفسه فسيموت وينتهي حتمًا مع الوقت، ومن يقبل هذا ويطور نفسه سيعيش ويبقى ويشارك ويندمج مع باقي قوى المجتمع.

أما القوى الحاكمة فمطلوب منها خطوات أيضًا للأمام نحو المراجعة السياسية، وهي الأهم في كيفية حل هذه المعضلة وإشراك ودمج القوى الإسلامية الراشدة التي تتطور وتقبل وتعيش مع المجتمع راضية بقواعد التعامل والتعايش. وكذلك القوى والتيارات السياسية والفكرية الأخرى عليها واجب التقدم بخطوات لدعم الدمج والتعايش والقبول والرضا بنفس قواعد التعامل والتعايش. فعلى هذه العوامل مجتمعة يتوقف مستقبل الدمج مع ملاحظة أن هناك معوقات في هذا الدمج منها من داخل الحركات الإسلامية التي تعرقل هذا الدمج، وكذلك بعض جهات في السلطات المختلفة لها تراث معاد لوجود ودمج هذه القوى، وكذلك عناصر في القوى السياسية الأخرى تراهن على الإقصاء والإبعاد. فمن سينجح؟ ومن سيفشل؟ هل هي قوى الدمج أم قوى الإقصاء؟ هذا هو الغيب الذي يعلمه اللّه وحده.

* * *